

دولة صلب المجتمع هوية الدولة التونسية في الدستور

الصادق بلعيد

عودة إلى غموض مؤسس

لقد طرحت مسألة هوية الدولة باستمرار منذ الأيام الأولى من استقلال تونس. كانت تلك هي المرة الأولى التي عاد فيها الحكم إلى التونسيين، حكمٌ جسده التونسيون من أجل التونسيين، ولم تناقش تونس هذه المسائل المتعلقة بالهوية إلا ابتداءً من عام 1956. ومن المهم أن نعود إلى القرارات المتخذة أثناء الاستقلال لكي نفهم المنوال الذي يتم من خلاله تناول هذه المسألة حالياً. يجب أن نعود إلى الأحداث الرئيسية الناجمة عن الصراع الذي دار حول هوية الدولة لكي نفهم كيف انتظمت القوى السياسية التونسية على أساسه.

ابتداءً من سنوات 1950 إلى الاستقلال، كانت هنالك رؤيتان متعارضتان، فمن جهة رؤية تقليدية زيتونية مختلفة عن منهج الإخوان المسلمين، يحملها شيوخ وأستاذة الزيتونة الذين حاولوا زرع أفكارهم في الدستور، ومن جهة أخرى رؤية المقرّبين من حزب الدستور الجديد. إنها أول دولة تونسية مستقلة وذات سيادة. وقد واجهت هذه الدولة كافة الصعوبات التي تلاقيها البلدان المتدنية في العالم أي تلك الصعوبات المرتبطة بالدين.

حينها عرف الحبيب بورقيبة كيف يتوصل إلى توافق عقري، فاستحدث التباساً حول طبيعة الدولة التونسية وأدرجه في دستور 1959. ونال هذا الالتباس رضا الجميع، إذ اعتبر البعض أن الأمر يتعلق بدولة محافظة، فيما اعتبرها البعض الآخر دولة إصلاحية وحدثية. كان هذا الغموض عميقاً جداً وتعرض لانتقادات أصحاب الرؤى الراديكالية ولكن بورقيبة أسكت الجميع في وقت معين وضرب بيده على الطاولة قائلاً: "هذا ما سيكون ولا شيء غير هذا".

تقلبات وتوترات

لقد تطورت تونس منذ تلك الحقبة، فشهدت مثلاً تجربة بن صالح. كما تغيرت البلاد ليس فقط سياسياً بل وأيضاً اقتصادياً واجتماعياً. وواجهنا عدداً من المشكلات التي توجب البحث عن إجابات لها. كانت هذه الإجابات مستوحاة من الأفكار الحدثية بالنسبة للبعض، وعكس ذلك تماماً بالنسبة للبعض الآخر. ولم تتوقف التوترات والمناقشات حول تعريف هوية الدولة التونسية منذ سنوات 1970. وقد عرفت الأمور منحنى مغايراً في عهد الهادي نويرة ثم سارت في اتجاه معاكس بفعل أثر الأرجوحة.

في عهد حكومتي الباهي الأدغم والهادي نويرة، طلب مني الهادي نويرة الذي عملت مستشاراً له لأكثر من عشر سنوات أن أقوم بدراسة حول هذا الموضوع. حدث ذلك في عام 1973. وقدمت حينها وجهة النظر التالية: من الجانب الاجتماعي والثقافي تقول المعايينة إن العربية لغة الشعب التونسي والإسلام دينه. عندما يتعلق الأمر بفصل في الدستور، هذا يعني أنني أنا المؤسس التونسي، أقر أن الأمة التونسية تتكلم العربية وأنها مسلمة وإسلامية بأغلبية كبيرة. فاللغة إذاً ليست جزءاً من الدولة وبُعدها يكون ثقافياً وليس تشريعياً واعتبارها جزءاً من الدولة يعني اكتسابها لطابع إجباري وبالتالي منع اللغة الفرنسية. لقد تم تخفيف العبء عن الدولة في هذا الجانب. فهذا الحكم يقتضي عدم وجود أي منع وبالتالي يمكن التحدث بالعربية أو بالفرنسية، بينما حدث العكس في الجزائر وتم تعريب كل شيء. غير أننا لم نتجرأ على تجاوز هذا الحد عبر تطبيق الحل السينغالي القائم على المساواة بين الفرنسية والسواحلية. فالدستور التونسي لا يتعامل مع اللغة كمعيار. اعتبرت هذه الفكرة ذكيةً وتم بحثها وقبولها في اجتماع.

كان هذا الغموض عرضة للانفجار وساهم في بلورة التوترات، وهو الذي أدى بصفته الاختيار المعتمد منذ البداية إلى ظهور حركة راشد الغنوشي أي حركة النهضة التي سميت حينذاك حركة الاتجاه الإسلامي. حدث ذلك كرد فعل على هذا الغموض الذي قام هؤلاء وأولئك فيما بعد باستغلاله واستخدامه لصالحهم. كان راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو اللذان تعرفت عليهما في الجامعة يطرحان أسئلة على شاكلة رجال القانون. وقد شكّلا في بداية الأمر أقلية تعززت بانضمام من صاروا قادة تاريخيين للحركة فيما بعد مثل علي العريض. غير أن مسألة هوية الدولة لا تقسر لوحدها تطوّر حركة

الاتجاه الإسلامي، فالسياق الدولي أيضا لعب دورا هاما. لقد نشأت النهضة خارج الحركة الزيتونية، فهي حركة مناهضة للزيتونية لأنها تنهم هذه الجامعة الإسلامية بالتواطؤ مع النظام. وهذا الأمر أدى فيما بعد إلى وقوع أولى الصدمات في الحرم الجامعي. حينها كنت عميدا للكلية وشاهدت كيف بدأت تتكون مجموعة صغيرة على العشب أمام المبنى الإداري. كان عددهم قليلا في البداية، عشرون شخصا لا غير، إلى أن انتشروا خارج العشب. إنها فترة مظلمة... وقد عشتها. كنت معروفا على أنني حدثي وناطق بالفرنسية، واعتمدت في سياستي على التهدئة وتفادي الصدمات لكي يتمكن كل واحد من العمل. غير أن التوترات اشتدت في وقت معين، وذلك في منتصف سنوات 1970. ووقعت صدمات في الجامعة بين مجموعات الطلاب "الحدثيين" وطلاب آخرين مقربين من حركة الاتجاه الإسلامي. كان الطلاب يحملون السلاح ووقعت معارك دامية بينهم في ساحة الجامعة، وبعضهم أصبوا اليوم رجال سياسة في موقع قوة. لقد عرفت تلك الحقبة توترات شديدة غير أن التوازن الاجتماعي والثقافي للبلاد ارتكز على أغلبية حدثية مناهضة لأقلية إسلامية. فما قام به الهادي نويرة من قلب للأوضاع أدى إلى ظهور إسلاميين يتسمون بالعنف. بعد ذلك جاء عهد بن علي الذي سادته صمت مطبق.

الثورة والدستور

تفاقت حدة هذا الغموض بعد الثورة مع بداية المسار الدستوري. وعندما انطلقت أعمال إعداد الدستور في 2011، قمنا بعدة استشارات، من بينها استشارتي التي كانت ضعيفة نوعا ما، واعتمدت فيها أساسا على نص دستور 1959، وخاصة الفصل الأول الذي احتفظت به. حينها تجرأ بعض الزملاء فقط مثل عياض بن عاشور والفاضل موسى وسليم اللغماني على اقتراح مراجعة هذا الفصل وتعديله. وقد لعبت الجمعية التونسية للقانون الدستوري برئاسة فرحات الحرشاني دورا هاما في هذه المراجعة، فكانت أول من اقترح استبدال الفصل الأول من الدستور بفصلين، يخص الأول للمسائل ذات الطابع الثقافي والثاني للرهانات التشريعية والقانونية. فدمج هذين الفصلين كان من شأنه إزالة الالتباس غير أن السياق القائم حينذاك جعل أمل قبول الصيغة التي اقترحها التيار الحدثي منعدماً. وشكل الفصل الثاني بمثابة صورة طبق الأصل للفصل الأول بعد التنقيح. غير أن مسودة الفصل المُدرجة في ربيع 2013 كانت متعارضة مع الفصل 141 الذي يحدد النقاط غير الممكن تعديلها في الدستور. وبينما يقدم الفصل الثاني فيما يبدو قراءة حدثية للفصل الأول عبر الإلحاح على قيمته الإيضاحية، يذهب الفصل 141 إلى أبعد من ذلك ليكتسب قيمة تشريعية، مما يستدعي إعادة قراءة هذين الفصلين الأولين على هذا الأساس. انتبه القانونيون فورا لهذا التناقض واقترحوا استحداث لجنة تتكون من خبراء في القانون للفصل في المسألة التالية: إلى أي فصل تعود الأسبقية؟ أدى ذلك إلى اختلاف شديد في الآراء ولم تنتج أية أغلبية لترجيح الكفة، بينما لو استمر هذا الغموض إلى اليوم لأول أغلبية القانونيين هذا الفصل على أنه إيضاحي وليس تشريعيًا. وبالتالي مالت علاقات القوة لصالح التيار الحدثي وأعتقد أنه كلما استمرت تونس في التطور والتحرر، كلما تقلص الغموض من تلقاء نفسه، وقرىبا سيكون من المستحيل قراءة هذا الفصل بطريقة محافظة. والآن نحن في وضع مشجع أكثر من الوضع المسجل غداة الثورة.

تونس والدولة المدنية...

ألا يعتبر مفهوم الدولة المدنية- الذي يعد مفهوما جديدا تمت دسترته للمرة الأولى- أيضا مفهوما غامضا؟ فنحن لا نعرف فحواء رغم أن إمكانية الاعتماد على الطريقة التي صيغ بها الفصل كعنصر تعريف. ولفهم معنى الدولة المدنية، يجب وضع الأمور في سياقها واستحضار الأحداث التي وقعت خارج المجلس التأسيسي عندما بدأ الحديث عن هذه الفكرة. حينها اعتبرت الدولة المدنية نقيضة للدولة العسكرية ولم يكن هذا التعارض في محله. فالיום نفهم أن الدولة المدنية التي جاء بها الدستور تتعارض مع الدولة الدينية، مما يعني التمييز بين الدولة والدين أي أنها دولة ديمقراطية ودولة علمانية ودولة غير إسلامية وغير دينية. كما أحالت هذه النقطة إلى فكرة المواطنة المدنية. تعتبر مسألة المواطنة المرتبطة جزئيا بالفصل الأول وتفرعاته فكرة هامة للغاية يتوجب منحها مكانة محددة في الدستور. وقد كرّست لهذه المسألة باباً في مشروع الدستور الذي قدمته، ولكن للأسف لم يتضمن نص الدستور النهائي المصادق عليه في المجلس التأسيسي باباً أو فقرة بشأن هذه المسألة التي تم تناولها في التوطئة. أسف لعدم اهتمام المؤسسين بهذه النقطة كما ينبغي وأنصوّر أن تصرف التونسيين المنافي للروح المدنية وروح المواطنة نابع من ذلك... ربما وقعت ثغرة في الدستور.

التجسيد والتعيين

منذ انطلاق الثورة في 2011 وإلى غاية 2014 كانت أوصال تونس مقطعة بين مطرقة وسندان عدة تيارات سياسية سعت كلها إلى الاستحواذ على الحكم. فالتيارات السياسية كلها تصرفت بطريقة مقيّنة على غرار حركة النهضة والمؤتمر من أجل الجمهورية والحزب الجمهوري لأحمد نجيب الشابي، وقامت كافة الأحزاب بتغذية هذا التفكك بين هوية الدولة وبنية الدولة. كيف وقع ذلك؟ كلهم كانوا يعملون على تعيين مقرّبين لنيل دعمهم سواء على مستوى المناصب العليا في الدولة أو في المناصب الإدارية الأقل درجة. هذه الممارسات القائمة على الخيار المشترك والمحسوبية تبعث برسائل رهيبية للمواطنين.

ومثلا تعرف التعيينات في قطاع التعليم مأساة حقيقية علماً أن هذه المشكلة ليست وليدة الثورة. تسنى لي الاطلاع على هذه المشكلة عن قرب بفضل مشاركتي في إصلاحات محمد الشرفي عندما كان وزيراً للتربية والتعليم العالي. وحتى في تلك الفترة تعرض خلالها محمد الشرفي إلى تهديدات بالموت عدة مرات وانتبه إلى وجود اختراق حقيقي لوزارة التربية، ليس فقط على مستوى الطاقم العامل بل وأيضاً فكرياً. لقد دعم راشد الغنوشي استراتيجية تقوم على ما يلي "أدخل دون لفت الانتباه ثم انشر الرسالة، قل لهم إننا مسلمون وعلينا تطبيق الإسلام...". كان ذلك مثل النار تحت الرماد غير أنها تعاضمت واستفحلت إلى أن بلغ التطرف ذروته. أدرك محمد الشرفي الذي كنت أعتبره بمثابة أخي أنّ الأمر يتعلق بمسألة وطنية ورهان حاسم وطلب مني الإشراف على إصلاح الجامعة. واشتغلت على هذه المهمة لمدة خمس سنوات. كما طلب مني تولي مسؤولية سياسية بموجب هذه المهمة غير أنني رفضت وفضلت البقاء بعيداً عن الأضواء تماماً. أما أحمد المستيري الذي كان مناضلاً فلم يفوت الفرصة وشارك في المشروع، غير أن بن علي استغله للأسف ووجد نفسه مضطراً لتقديم الاستقالة.

قضية رؤية

لننطلق من مسألة الهوية ولنأخذ مثالا بسيطا جدا: فهوية الإنسان هي ما يمثل خصوصيته وما يميزه عن غيره. أنا أتواصل وأتمتع بالعقل وأستخدم يديين... والمسألة تطرح على نفس المنوال بالنسبة للدولة. إنها مؤسسة تأخذ على عاتقها مهمة تطوير المجتمع انطلاقاً من رؤية معينة مستخدمة وسائل معينة لتحقيق ذلك. وهذا ما يجعل الدولة التونسية مختلفة عن الدولة الروسية أو عن أية دولة خليجية... أي الرؤية التي تحدد هوية الدولة التونسية. تلقيت في 2012 دعوة من الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وقلت لهنّ "أعتقد أننا أمام تحدٍ وهو هل سنقوم بحماية مكتسباتنا التي حققناها منذ عهد بورقيبة أم أننا سنفقدنا ونبددها؟". تعتبر الدولة نموذجاً للحياة ونموذجاً للمجتمع وهذا ما حاولنا بناءه منذ عهد بورقيبة. غير أن هذا النموذج تعرض للخطر عدة مرات وواجه قوى ظلامية كثيرة جاءت من مناطق أخرى أي من المشرق. هذه هي الرؤية التي عملنا على حمايتها. فالدولة التونسية هي رؤية ومفهوم للحياة وللمجتمع،

وبمجرد التوصل إلى ذلك يمكننا أن نبحث عن وضع تعريف جامع انطلاقاً من مختلف فصول الدستور. والدولة التونسية هي دولة مستقلة وذات سيادة ويعتبر هذا في حد ذاته ثورة مقارنة بوضعها السابق أي وضع الحماية. وقد اختارت هذه الدولة نمطاً للحكم أي النظام الجمهوري وليس الملكي. وهي أيضاً دولة لا تعتمد على القواعد في كافة المجالات حيث تعتبر فيها بعض الجوانب ثقافية، كما أنها تضمن حرية المعتقد والرأي. وأخيراً هي دولة مدنية يفترض بها أن تبني مدينة وجماعة بشرية متكاملة وهنا يكون عنصر المواطنة في قلب الهوية.

فهل سينجح الجهاز السياسي التونسي في إعادة تعريف هذه المواطنة؟ لقد تحدثنا كثيراً عن المواطنة في المناقشات المتعلقة بكتابة توطئة الدستور ورغم ذلك لا يوجد فصل يعرفها بدقة. وعرفنا الدولة على أنها دولة مدنية بمعنى متعدد الأبعاد ثم أضفنا لها فكرة أحبها كثيراً وهي فكرة الديمقراطية التشاركية أي الطريقة التي يمكن أن تقع التعبئة لها وتعمل المواطنة على أساسها. هذه الديمقراطية التشاركية تتوزع على المستوى الوطني والمستوى المحلي: فالباب الأخير المتعلق بالسلطة المحلية واللامركزية يلح على ذلك. أردنا أن تتطور الديمقراطية التونسية انطلاقاً من البلدية والمنطقة سواء كانت لامركزية أو تشاركية.

هذه الرؤية التي تحملها الدولة تبني مجموعة بشرية قائمة على عدد من الروابط التي تعزز أحماتها وزخمتها. فالأمر يتعلق بالعمل معاً على تحقيق شيء ما لصالح الجميع. تتمثل إحدى خصائص الدولة، إن أراد الجهاز السياسي التونسي تطبيقها، في كونها دولة ديمقراطية وحتى ديمقراطية تشاركية. وإذا جمعنا كافة هذه العناصر سننشأ لدينا فكرة عما يجب أن تكون عليه بنية الدولة ووظائفها وعلاقات هذه البنية الفوقية مع المجموعة الاجتماعية.

تأسيس دولة داخل المجتمع وليس فوقه.

يجب أن تكون الدولة داخل المجتمع وليس فوقه. وهي تنطلق من القاعدة ثم تصعد إلى أن تخلق نظاماً تكاملياً. هذه الرؤية للدولة تمثل قطيعة مع دولة البايات العثمانية.

عندما كنت في الجامعة غالباً ما اتسمت أفكارى بالغرابة فيما يخص مواضيع الدروس وقد قدمت محاضرة عن أشكال الدولة في المنطقة المغاربية طوّرت فيها فكرة قيام المجتمع التونسي على القطيعة إلى غاية الاستقلال. فمجتمع البايات يعتمد على النموذج الفينيقي المشابه للنموذج الروماني وحتى البيزنطي، أي أنه عبارة عن عائلة من المستوطنين - وهنا يتعلق الأمر بالأتراك العثمانيين - الذين استقروا في تونس وأقاموا بها حكماً باسمهم. يكون الحكم في هذه الحالة في يد الأجانب من إنكشاريين وغيرهم... وهم يبسطون سلطتهم باستخدام القوة. في ذلك الوقت كان الباي يزور القرى من مرة إلى مرتين سنوياً لجمع الضرائب ولكن دون تقديم أي شيء للمدارس أو المستشفيات أو الحياة اليومية للسكان. فهو يأتي فقط لتكثيف ضغط المجتمع. كما سَجَلنا تبايناً بين البنى الريفية والبنى الحضرية وبين المدينة ومحيطها المُرتجل أي البدوي. كانت البلدات والقرى الصغيرة تخضع للسلطة وتدفع الضرائب راجية من الله ألا تكون مرتفعة. أما في المناطق الجبلية والسهبية مثل القصرين وسيدي بوزيد وقفصة... فلا تكاد الثورة تنتهي. كان السكان دائماً يواجهون الباي عندما يذهب إلى هذه المناطق وبسبب ذلك وقعت مجازر عديدة كل عام وعرفت الحدود بين حكم البايات والسلطة المحلية حركة ذهاب وإياب. وأخيراً نجد فئة وسيطة بين السلطة العثمانية والمناطق الداخلية للبلاد. فقد استخدم البايات فئة صغيرة في المجتمع من مزدوجي اللغة كوسطاء بين السلطة التركية الأجنبية وسكان البلاد. وهذه الفئة هي سكان تونس العاصمة! هؤلاء خدموا السلطة القائمة وهم طبعاً يتغيرون كلما تغيرت السلطة السياسية. وعندما وصل الاستيطنان إلى تونس أسند لهؤلاء الوسطاء نفس الوظيفة كما هو الحال منذ عهد الفينيقيين. ينظم المجتمع التونسي على طريقة الطبقات الجيولوجية المتحركة أي تكتونيات الصفائح.

ولذلك يهدف الدستور الجديد إلى زعزعة هذا التنظيم الاجتماعي وقلب هذه العلاقات الاجتماعية رأساً على عقب. إنه رهان كبير. تعتبر تونس دولة مدنية وديمقراطية وجمهورية وتشاركية وسكان بن قردان وسيدي بوزيد يشعرون بالانتماء إلى رؤية معينة وإلى الدولة. فإدماج هؤلاء السكان يعتبر تحدياً حقيقياً للمجتمع وأخشى للأسف ألا تكون العناصر الضرورية لتحقيق ذلك متوفرة الآن.

إعادة تعريف الدولة، ولكن مع من؟

تأثرت تونس سلباً بتاريخها الحديث منذ بن علي إلى غاية اليوم نظراً لأسلوب المضايقة والقمع والاستغلال الممارس من قبل النظام الدكتاتوري. وقد حدث في 2011 ما يشبه تصدعا صغيراً قبل أن تنفجر الأوضاع. وللأسف كانت الشياطين الماكرة حاضرة. فالأحزاب السياسية الموجودة في الساحة حينها لم تقم بالثورة، بل كانت حاضرة واعتبرت أن الثورة تمثل فرصة سانحة. في وقت معين بعد ذهاب بن علي تلقيت اتصالات من ستة عشر حزبا سياسيا لكي أتولى قيادتها. لا أحب تولي القيادة وممارسة السياسة... إنهم عصابة من مهرجي المقاهي وكان ذلك سخيفاً. هؤلاء مارسوا سياسة سياسية ولم يفهموا شيئاً عن الثورة والتحوّلات الناجمة عنها، والطبقة السياسية بقيت دون مستوى الروح الثورية.

عندما عاد الغنوشي إلى تونس وقعت الخيانة. فبينما لم تقل حركة النهضة شيئاً ولم تفعل شيئاً لصالح الثورة، يأتي هو ويستحوذ على الثورة. حينها أمكن للنهضة تنفيذ الاختراق نظراً لبأس المواطنين والتنظيم المحكم داخلياً لهذا الحزب. ولم يكن العرض الهزيل للأحزاب السياسية الصغيرة ليمنحها ثقلاً يُذكر مما أتاح للنهضة أن تسيطر على الميدان تدريجياً. وبالتالي حققت الانتصار في الانتخابات ووقع خرق دستوري عندما اعتمد الجبالي الدستور المصغّر في نوفمبر 2011، إذ باتت البلاد رسمياً في قبضة هذا الحزب. لم يتركوا شيئاً إلا واستحوذوا عليه، وتم تبديد أموال طائلة. لقد قمنا بالثورة دون رجل ودون رؤية.

وأدت هيمنة الترويكاً إلى ظهور حركة ارتدادية انبثقت منها فكرة اللجوء إلى الباجي قايد السبسي. فكيف نواجه هذا اللفياتون؟ للأسف تم التعامل مع الأمر على أساس سياسي أكثر منه على أساس سياسي. لم تقدم القوى السياسية التي اختُبرت في الفترة بين 2011 و2014 شيئاً يُذكر وتمت إزاحة المشهد السياسي التقليدي تماماً من الساحة. فنداء تونس ارتكب عدة حماقات. ورجال السياسة عندنا لم يقدموا برنامجاً. كما لم يكن لنداء تونس أي برنامج مثله مثل النهضة. فقد كتب لهم مائتان وخمسون خبيراً برنامجاً من 350 صفحة، ومن المستحيل قراءتها. لقد تألمت لذلك نظراً لمشاركة العديد من الزملاء في مشروع نداء تونس. لم يعرف رئيس فريق الخبراء كيف يشرح لي الخطوط العريضة للبرنامج ولم أحصل منه على أية إجابات دقيقة... لقد اضطرت تونس إلى التوجه نحو الانفجار لأننا اختنقنا على كافة المستويات بسبب انعدام الرؤية المستقبلية وعدم إدماج حاملي الشهادات في سوق العمل وبالتالي إمكانية وقوعهم في شرك الانحراف...

أمام غياب الأفكار كان الحل يتمثل في إعادة إنتاج الوضع الراهن والبقاء فيه. ولهذا السبب تم وضع الفصلين الأول والثاني واعتبر ذلك فكرة ممتازة. فهذين الفصلين يجب قراءتهما كفقرة أولى وفقرة ثانية. وتتمثل النقطة الإيجابية لهذا الفصل الجديد في كونه يضع شرطا مسبقا للمسائل المتعلقة بالإسلام. كما نشير إلى الفصلين السادس والتاسع والأربعون. وبالنسبة لهذا الفصل تطلب الأمر توضيح إلزامية تأويل كل ما يأتي فيما بعد على أساسه أي انطلاقا من الفصل 49. ويعد هذا الفصل شرطا مسبقا لأمر أخرى كانت ستأتي بعده غير أنه لم يتم إضافتها إطلاقا، وأتأسف لذلك.

لقد جاءت الترويكا بإنجيلها غير أنها أدركت أن فرضه مستحيل، كما حاولت وضع رجالها في كل مكان واختراق هيكل الدولة دون أن يتحقق لها ذلك. حينها كنت من القائلين بضرورة حصر البرامج في صفحة واحدة لا غير ولم يقد بذلك أي حزب. ولذلك اقترحت إنشاء مجموعة مصغرة تتكون من ثلاثين خبيرا بغرض تشكيل لجنة حكماء تُستخدم كأرضية مشتركة لوضع سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة للبلاد لأن الوضع يتطلب تقديم الخبز والعمل للتونسيين ويجب أن نعرف ماذا سنفعل! اقترحت تشكيل هذه اللجنة أثناء فترة المجلس التأسيسي.

حينها تجسد النظام المؤقت في حكومة منبثقة عن المجلس التأسيسي، لعب فيها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية دورا هاما. وكان من شأن الوفاق الذي ساد بين القوى الكبرى أن يبعث عدة أمور. كما دار الحديث حول مشروع لتشكيل حكومة من التكنوقراطيين تضم شخصيات رفيعة أي أقطاب البلاد. إنها أفكار مثيرة للاهتمام... ولكننا عدنا اليوم إلى خانة البداية: فالنهضة ارتدت لباس الشتاء ونداء تونس لم يقدم شيئا فيما صارت الأحزاب الأخرى نسيا منسيا. وهي لم تعد موجودة تماما أو تقريبا. من المذهل أن نرى إلى أي حد استطاعت الثورة القضاء على هذه الطبقة السياسية القديمة. لم نعد نسمع مثلا عن مية الجريبي التي يتمحور كلامها دائما عن تشكيل جبهة ضد الإرهاب في فكرة مبتذلة كنا ننتظر أفضل منها...

الدفاع عن هوية الدولة التونسية باستخدام القانون: المحكمة الدستورية

هل ستؤثر العلاقة بين الفصلين الأول والثاني على بنية الدستور؟ فكل فصل من هذين الفصلين يطرح مشكلات. إذ أنه لا يكفي أن نكتب نصا جميلا دون أن يكون له معنى. كيف يتم ذلك؟ أولاً يجب أن تستند إليه القوى السياسية لكي تقول "هذا هو القانون". وتنفذ القراءة التأويلية باستخدام آلية تم بناؤها لحسن الحظ وهي المحكمة الدستورية. وقد كتب أحد زملائي عن وقوع مفاجآت من وقت لآخر عند الاطلاع على الاجتهاد القضائي للمحاكم مما يمثل أحد العوائق التي تعترض تبليغ الرسالة الدستورية كما ينبغي. لماذا؟ لأنه كان من الضروري ملء المحاكم عند الاستقلال بعدما باتت خالية بسبب مغادرة المستوطنين. ولتحقيق ذلك اعتمدنا على خريجي الزيتونة. حينها كانت كلية الحقوق بتونس العاصمة تضم فقط حوالي عشرين حاملا لشهادة الليسانس وبالتالي قام جيل جامع الزيتونة باختراق المحاكم. هذا الجيل مازال موجودا إلى غاية اليوم ويتمتع بقوة أكبر. وللأسف جاء بعده جيل جديد ربيناه على أسس حدائية إلا أنه يحمل قناعات مختلفة! فأكبرهم سنا جاؤوا إذاً من الزيتونة أما الشباب فأغلبه متشبع بالأفكار الزيتونية. ولذلك توجد صراعات هائلة في الميدان.

بعد الثورة تصوّرنا فكرة إنشاء مركز تدريب للقضاة ثم مركز تدريب للمحامين. كنت صاحب المبادرتين: إنه مشروع يهدف إلى التحقق من تقديم تدريب مباشر للأشخاص الذين سيتولون الوظيفة. غير أن ذلك يتطلب في الواقع وقتاً طويلاً على الأرجح. كما أنه من المتوقع أن يتم تنصيب المحكمة الدستورية قريباً ولكن بشرط أن نعرف ممن ستكون هذه المحكمة وما هي طرق التعيين. وقد اقترحت في النص الذي قدمته أن يتم تكليف أعضاء المحكمة الدستورية على أساس التعيينات حسب الاختصاص لكي ندمج بين القانونيين الفنيين وأساتذة القانون. ويتمثل الهدف في المزج بين الخبرة والمعرفة أي وضع الأشخاص الذين اعتادوا على العمل القضائي مع أشخاص لديهم معارف أكبر لكي تكون الروح الحدائية هي السائدة. غير أن مشروع المحكمة الدستورية أدى إلى وقوع نزاع قوي داخل المجلس، وسجلنا تصارع الفاضل موسى كالأسد مع حبيب الخضر ومصطفى بن جعفر. إننا أمام نص ملتبس تماما ويشترط على أعضاء المحكمة ألا تقل خبرتهم عن 15 سنة! فالمطالبة بهذا الحد الأدنى لا تسمح إطلاقاً بتحقيق التجديد المنتظر! وهذا يعني المغامرة بتشكيل محكمة دستورية مكونة من معاونين قضائيين وموثقين والنزول إلى هذا المستوى لا يعد أمراً مستحيلاً. أرجح أنه ستقدم توضيحات حول معنى الخبرة هنا. كما يوجد خطر وقوع توترات شديدة لتعيين رئيس هذه المحكمة المنتظرة. هذه المحكمة يمكنها ويجب عليها أن تلعب دورا أساسيا في تأويل الدستور. وستتم الإحالة إليها مثلا عند وجود مشكلة متعلقة بالتعارض مع الدين وعندها يمكننا القول إن حرية المعتقد والرأي غير قابلة للمساس. وهناك أيضا فراغات يجب أن تشغلها المحكمة الدستورية وتعديلات أخرى يمكنها القيام بها. ولكن يجب أن تتشكل من شخصيات عالية المستوى...

أثناء الاستماع للمناقشات التي سبقت تشكيل المحكمة الدستورية تذكّرت بأسى مشاركتي في لجنة مصغرة عندما كنت عميدا للجامعة ما بين 1972 و1973 من أجل اختيار القضاة الأوائل للمحكمة الإدارية. كانت تلك فترة فراغ نظرا لعدم وجود عدد كبير من المختصين في القانون والإدارة. كنا ثلاثة أشخاص فقط وهم الأمين العام للوزارة المنصف بلحاج عمر ومدير المدرسة الوطنية للإدارة عبد السلام القليلي وأنا شخصياً. كنا نعرف بعضنا جيدا وأحدهما أشرف على تعليمي في المدرسة الصادقية. لقد واجهتني صعوبة بالغة حينها نظرا لتمسكي بتأجيل التعيينات في حال عدم وجود مرشحين جيدين، فيما أراد الآخرون الاعتماد على الحدس وكانوا بحاجة إلى تعيين القضاة بسرعة ولو تطلب الأمر تدريبهم في الميدان مباشرة عبر إرسالهم إلى مجلس الدولة في فرنسا أو غيرها. غير أننا توصلنا إلى اتفاقٍ وقمنا بتعيين خمسة قضاة عوض عشر قضاة، ورغم ذلك بقي المستوى منحصراً في الثنائية معاون قضائي-موثق! ما أحشاه الآن هو أن يتم اختيار المرشحين للمحكمة الدستورية بنفس الطريقة. هذه المشكلة لا تخص تونس فقط، وحتى في فرنسا لا يتم تعيين كبار الأساتذة في المحكمة الدستورية بل يُعَيّن فيها رجال السياسة. فما هي الصفة الدستورية لشخصيات مثل شيراك ودوبري وجيسكار ... رغم أنهم رؤساء سابقين؟ أما في الولايات المتحدة الأمريكية، يكون الإجراء مختلفاً نوعاً ما دون أن تخنفي المشكلة: إنه الخيار المشترك بين الجامعيين أو كبار القضاة. ومن المعروف أن الاجتهادات القضائية للمحاكم العليا تحمل أيضاً طابعاً سياسياً بالإضافة إلى الطابع القضائي. وقد كانت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية تُقرّ ببلعوبدية إلى غاية 1963... فالقاضي يملك فيها سلطة كبيرة أي سلطة القاضي التي بموجبها يستجدي ويُعارض ويُسقط المشرع باستخدام وسائله الخاصة. إنها سلطة والمشرع يعلم ذلك. غير أنّ أعضاءها يجب أن تتوفر فيهم الكفاءة.

ينطوي الدستور التونسي على مجموعة من الإمكانيات الايجابية على عدة أصعدة. ففضلا عن تعريف الدولة على أنها دولة مدنية، يقدم الفصلان الأول والثاني مجموعة من هذه الإمكانيات فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة أيضاً، أما فيما يخص احترام حقوق الإنسان، يبقى الدستور ككل مجرد مجموعة من الإمكانيات. يتعين على المحكمة الدستورية إذاً أن تحوّل هذه الإمكانيات إلى حقائق وأن تبحث عن التوازنات الضرورية مثلما علينا أن نقوم به حالياً فيما يخص قانون مكافحة الإرهاب.

تحقيق اللامركزية ووضع سياسة اقتصادية.

يطرح القيام بالإصلاح الترابي مشكلةً من نفس النوع. فكيف نتعامل مع السكان الذين كانوا خارج نطاق الدولة قبل 1956 ويقوا إلى غاية 1956 عُرضة للاختطاف والنهب الممارس من الدولة؟ سُمّي هؤلاء بـ "الليمس" وعند الرومان تعني كلمة "الليمس" المجموعة المهْمَشة والخط الوافي. غير أن الليمس يتحركون: فنجدهم تارة في سببيلة وتارة أخرى في مَكْثَرٍ ... وقد بقيت علاقة القوة نفسها إلى أن حلّ الاستيطان الفرنسي. كان الجنوب خاضعا لسلطة العسكريين دون وجود أية سلطة مدنية نظراً لتمرد المنطقة باستمرار. فالدعاء الذي ظهر في الجنوب مازال قائماً إلى حد الآن. وهو الذي يغذي الأحداث في سيدي بوزيد وقفصة والرديف ... كما أنه لا يقتصر للأسف على العداء الجغرافي بل يتضمن أيضاً جانباً سياسياً وثقافياً بالغ الأهمية. لقد شهدت البلاد عدة اضطرابات اجتماعية وصلت إلى حد تعريض وحدتها للخطر: وهذا ما حدث بقفصة في عام 2008 بشركة فوسفاط قفصة. إنه الانفجار والقطيعة. فهذه الاضطرابات الاجتماعية تضع على المحك هذا الشأن العام ممثلاً في الدولة التي لا تكون أبداً ذات طابع عمومي.

كان بورقيبة يختصر مشكلات البلاد في الجانب السياسي فقط: التيار اليوسفي¹ وتيار بن صالح². ... ولم يعرف شيئاً غير ذلك والدليل هو وقوعه في فخ أحمد بن صالح، حامل شهادة الليسانس القادم من سوسة، نظراً لانعدام فهمه في الأمور غير السياسية. بالنسبة لأحمد بن صالح كان عدم نجاح الليبرالية بسرعة يقتضي التحول إلى نمط آخر، غير أنه لم يتعرض للإزاحة بسبب فشل سياسة التعاضد. في تلك الفترة شغل منصب مدير في وزارة المالية وشاهدت كيف تعاضم نفوذ بن صالح: فقد صار وزيراً للمالية ثم وزيراً للتخطيط والمالية ثم وزيراً للزراعة ثم وزيراً للتخطيط والمالية والزراعة والمالية والزراعة ثم وزيراً للتخطيط والمالية والزراعة. وهذه القوة أخافت بورقيبة ليس لأن بن صالح حاول تطبيق شيء مغاير أو سياسة جديدة، بل لأنه ارتقى إلى مكانة قريبة من مكانته، وبالتالي أصبح مصدر تهديد. ولم يجد بورقيبة توازناً جديداً إلا في شخص الهادي نويرة: فأحمد المستيري ناضل من أجل نظام أكثر ديمقراطية، فيما جسّد الهادي نويرة رجل الدولة. لم يكن بورقيبة يولي أهمية للانشغالات الاقتصادية بقدر اهتمامه بالسياسة.

¹ عارض صالح بن يوسف القيادي في الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة في فترة الكفاح لنيل الاستقلال، ودخل أنصاره في مواجهات مع أنصار بورقيبة تعرضوا فيها لقمع عنيف جداً. وتعرض صالح بن يوسف نفسه للاعتقال بفرانكفورت في عام 1961.

² عمل أحمد بن صالح أيضاً أميناً عاماً للاتحاد العام التونسي للشغل ووزيراً لبورقيبة، ولكي "يأتم الاقتصاد الوطني" أنشأ في 1962 نظام التعاضد والجمع بين الحقائق الوزارية. تمت إزاحة بن صالح في 1970 وصدر ضده حكماً بالأعمال الشاقة لمدة 10 سنوات.

لقد أظهر عام 2011 أن الانشغال بالسياسة فقط لا يكفي: فالناس في تونس تعاني من الجوع والبطالة ومنهم من ينتحر... وللأسف لم يعد النموذج الذي يعتمد على التصدير والسياحة لتحقيق النمو كافياً. لا يكفي أن نجلب السائحين فقط والدليل على ذلك أنهم اجتاحوا سواحل البلاد دون أن يذهبوا إطلاقاً إلى المناطق الداخلية. كما أنّ المشكلة تكمن في مطالبة المواطنين بالعمل علماً أن خلق مناصب العمل حينها كان يتطلب استثمار مبلغ 70 مليون دينار. في هذه الحالة يتطلب الأمر تطوير رؤية حقيقية في مجال السياسة الاقتصادية ولم يكن حزب النهضة ونداء تونس قادرين على القيام بذلك: فالنهضة تهتم بالأيدولوجيا والسياسة فقط، أما نداء تونس فلم يفعل شيئاً رغم كثرة إبرازه للكفاءات التي يضمها. وقد ارتكزت طلبات التمويل التي قدمها لمجموعة العشرين على مشروعين وهما الملف الأمني بثغراته الهائلة وما انجر عنها في البارود وسوسة، والملف الاقتصادي من جهة أخرى. ورغم أن قادة البلاد تمكنوا من تنفيذ برنامج أمني إلا أنهم عجزوا إلى غاية اليوم عن الاتفاق حول برنامج اقتصادي. إننا نخفق أنفسنا بأصابعنا. ولا يفعل القادة شيئاً يُذكر عوض بناء السدود والبنى التحتية الاقتصادية ووضع تقديرات حسابية للمشاريع.

إعادة تحديد إطار العمل السياسي

هل يعتمد تعريف الدولة على الفصلين الأول والثاني فقط؟ الجواب هو لا. فالدستور يشكل كلاً لا يتجزأ وهو يعرف الدولة كما يلي: تونس هي دولة تقوم على مبادئ التشارك واللامركزية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة. كما أنها مناهضة للحكم العسكري. فالأمر يتعلق بكافة ما سبق ذكره وليس ذلك فقط. عندما نحضر مثلاً طبقاً لذيذا لا يكفي أن نزوده باللحم بل يجب أن نضيف له الخضار والتوابل والمرق، وكذلك الحال هنا لا يكفي تحديد هوية الدولة باستخدام الدستور فقط بل تكون للبيئة أهمية أكبر، أي الثقافة الاجتماعية والسياسية التي تحيط بالدستور وتتيح له النهل منها.

لنقارن بسرعة بين ما يمكن أن يحدث في تونس في ظل هذا الدستور وبين ما يحدث في بلدان أخرى بالمنطقة. فسوريا تخضع لحكم عائلة الأسد القائم على الرشوة والمحابة والعنف والاعتقالات. وقد عجزت هذه العائلة عن استخدام كافة موارد هذا البلد الغني جداً والمعروف بثقافته الألفية. أما نحن، وعلى النقيض من ذلك، اسعفنا الحظ في الاستفادة من بيئة اجتماعية وسياسية تساعد على التفاعل بين المجتمع والدولة. ورغم أن المغرب يعتبر بلداً متطوراً إلا أنه يبقى مكوناً من طبقة أرستقراطية ودينية مقابل شعب يعيش على الهامش. يقوم نظام الحكم في المغرب على ابتلاع الفئات الاجتماعية التي ترى فيها منفعة وإدماجها في الدولة، متجاهلاً غيرها من الفئات. وأنا مثلاً أتقاضى عن عملي كأستاذ مبلغ 2000 دينار شهرياً، فيما يتقاضى الأستاذ في المغرب ثلاثة أضعاف هذا المبلغ بالإضافة إلى السيارة والملابس والتشريفات. ولذلك يعتبر المغرب مجتمعاً قائماً على شرح جائر. وهذا الأمر تقل حدته عندنا. لقد كدنا نضيع الفرصة التي جاءت بها الثورة، غير أن المجتمع المدني لعب دوراً هاماً في صنع الدستور، ولم تكن النتيجة في آخر المطاف سيئة كما يبدو. كان بإمكاننا مثلاً أن ننتج دستور النهضة لولا وجود وجه آخر وساق أخرى. من سيطبق هذا الدستور؟ لن يقوم بذلك لا السّي بن جعفر ولا السّي الشابي ولا مية الجريبي ولا الهمامي، بل أشخاص جدد. ونحن نشهد حالياً إعادة تحديد إطار العمل الخاص بأصحاب القرار السياسي. فمن قبل كان اتخاذ القرار حكراً على نخب معينة وبعض المناطق على حساب مناطق أخرى. مازالت اليوم عدة أشياء يتوجب بناؤها، ولا يمكن الاكتفاء بما تحقق من دستور جيد وفصلين 1 و2 جيدين بعد كفاح مرير. سيتم بناء تونس في الخمسين سنة القادمة وعلى يد أجيالها المستقبلية. وتملك تونس إلى حد الآن إمكانات متعددة غير أنها لم تنشئ بعد الأدوات الضرورية لتجسيد تلك الإمكانيات، كما أنها لا تتوفر على طبقة سياسية احتياطية. لقد وقع مسح حقيقي للطبقات السياسية القديمة إلى حد جعل البلاد تنفر من السياسة والسياسيين ولكن دون أن تبرز أية شخصية جديدة. أما الدستور فهو قادر على تقديم عدة أمور إيجابية شرط أن يتمسك التونسيون بتطبيقها تدريجياً بكل قوة وصرامة.